



ورقة رأي في:

تعريف «القيمة الاجتماعية» وتقديرها



مجلس معايير
التقييم الدولية



ورقة رأي في تعريف «القيمة الاجتماعية» وتقديرها

يصدر بين الحين والآخر عن مجلس معايير التقييم الدولية أوراق تناقش وجهات نظر متباينة، والتي تعنى بمجموعة من موضوعات التقييم المطروحة والقضايا الناشئة. وتخدم هذه الأوراق عدداً من الغايات؛ فهي تفتح باب النقاش حول موضوعات التقييم المتعلقة بمعايير التقييم الدولية وتتميّها. كما تطرح معلومات سياقية حول أي موضوع وتتناوله من وجهة نظر محدّد المعيار؛ بهذا تدعم مجتمع التقييم عند تطبيقه لمعايير التقييم الدولية من خلال التوجيه والحالات الدراسية. تتكامل أوراق الرأي مع معايير التقييم الدولية، ولا تحل محلّ أي منها أو تقوّضها. وعلى المقيمين قراءة المعايير وأتباعها عند إجراء أي تقييم.

إعداد: مجموعة عمل القيمة الاجتماعية¹ بمجلس معايير التقييم الدولية؛ بالتشاور مع لجنة مراجعة المعايير بمجلس معايير التقييم الدولية؛ واللجان الفنية بالمجلس.

بعض المفاهيم المحيطة بالقيمة الاجتماعية ونطلب تعليقاتكم لتحديد ما إذا كانت المعايير أو المواد الإرشادية مطلوبة.

الخلفية

بينما يرتبط مفهوم القيمة الاجتماعية بالكيانات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح، فإن أهميته المتزايدة مدفوعة أساسياً بالاستثمار أو

المقدمة

يعد مفهوم «القيمة الاجتماعية» مجال اهتمام متزايد من قبل الحكومة وعامة الجمهور وفي المجال التجاري. ومع ذلك، غالباً ما يكون معناه غامضاً وغير مؤكد، في ظل العديد من التعريفات، وعدم وجود إطار معايير معترف به دولياً لممارسته.

سنستعرض في ورقة العمل هذه

¹ ألكساندر أرونسون (المدير الفني) وروي فارثنج (SRB) وبريندان غالاغر (TAB) وريتشارد هابلر (SRB) وكيم هيلدبراندت (TAB) وكليز ماجوان.

بين مجموعات أصحاب المصلحة.

كما كان الحال سابقاً، بالنسبة لطرق التدفقات النقدية المخصومة، لا يزال مفهوم القيمة الاجتماعية في مهده في العديد من الولايات القضائية، وبالتالي فهو عرضة للتحديات مع تطور الممارسة. ومع ذلك، مع زيادة التركيز على الحوكمة والشفافية، نتوقع أنه على المدى الطويل يمكن أن يصبح جزءاً أكثر بروزاً من إطار إعداد التقارير المعياري للاستثمارات وقرارات الإدارة المالية.

في الأقسام التالية نتناول مفهوم القيمة الاجتماعية ونأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على تطوير إطار العمل.

تعريف القيمة الاجتماعية

خلال بحثنا، حددنا عدة تعريفات للقيمة الاجتماعية، ومع ذلك، بينما كانت هناك بعض الموضوعات المتسقة، كان هناك أيضاً نقص في اللغة المشتركة. في بعض الأحيان سيكون من الممكن استخلاص استنتاجات مختلفة تماماً من خلال تطبيق تعريفين مختلفين للقيمة الاجتماعية.

عند إجراء مزيد من التحليل، ظهر أن الكثير من الاختلاف في التعريفات ينشأ من ورقة الرأي المطبقة، وتحديداً من ورقة رأي القيمة الاجتماعية التي يتم النظر فيها.

قرارات الإدارة المالية المرتبطة بالكيانات غير الهادفة للربح بما في ذلك:

1. ترغب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية أو تحتاج إلى اختيار أو تقييم أداء الاستثمارات أو المشاريع.

2. الشركات التي تسعى إلى تبرير الاستثمارات، لا سيما عندما تكون هناك حاجة إلى تصريح التخطيط أو التراخيص، ليس فقط على أساس المزايا التجارية، ولكن أيضاً على المنافع التي تعود على المجتمع الأشمل.

3. تسعى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية إلى إدارة التقييمات لأغراض إعداد التقارير المالية للالتزام بمعايير ولوائح الإدارة المالية.

قد تكون المشكلات والتحديات التي يواجهها المقيمون في القطاع الهادف للربح مفهومة بشكل أفضل مما هي عليه في القطاع غير الهادف للربح. ومع ذلك، سيؤدي عدم وجود إطار تقييم معترف به دولياً إلى تطوير السلطات القضائية والمقيمين أحدهما أو كلاهما الأساليب والتعريفات المتباينة. من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقليل الاتساق والشفافية وإمكانية المقارنة عبر الحدود وفئات الأصول، مما يثير جدلاً واسعاً ويقلل من مصداقية مثل هذه التقييمات

تشمل "القيمة الاجتماعية" المنافع الاجتماعية التي تتدفق إلى مستخدمي الأصول (الاستثمار الاجتماعي) والآثار المالية وغير المالية الأشمل.

بما في ذلك رفاهية الأفراد والمجتمعات، ورأس المال الاجتماعي والبيئة، التي تتدفق إلى غير مستخدمي الأصول.

ماذا نعني بالقيمة الاجتماعية؟

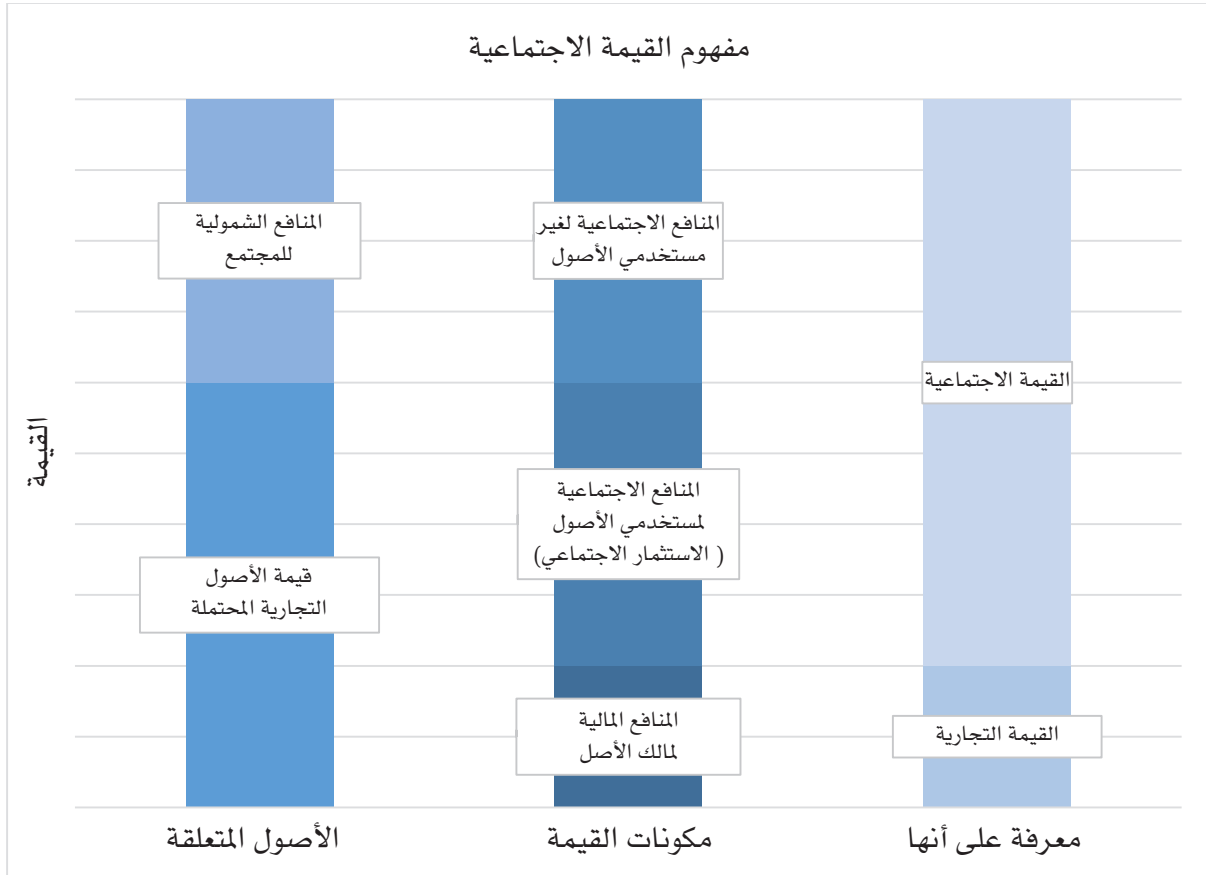
تتمثل إحدى الطرق للمساعدة في تصور مفهوم القيمة الاجتماعية في مراعاة العناصر الثلاثة التالية:

1. المنافع النقدية لمالك الأصل: التدفقات النقدية المتأتية من استخدام الأصل الذي يتدفق إلى مالك (مالكي) الأصل.
2. المنافع الاجتماعية لمستخدمي الأصول: المنافع المستمدة من استخدام الأصل التي تتدفق إلى مستخدمي الأصول.
3. المنافع الاجتماعية لغير مستخدمي الأصول: المنافع المستمدة من الأصل الذي يتدفق إلى غير مستخدمي الأصول بما في ذلك رفاهية الأفراد والمجتمعات ورأس المال الاجتماعي والبيئة.

يشكل الرأي في التقييم للأغراض التجارية احتساب منفعة ما وتعد جزءاً من أساس القيمة أو معيار التقييم. ويأتي الرأي هنا باعتبار مشتر وبائع محددين أو مشاركين في السوق وربما يكون هذا السوق، سوقاً افتراضياً أو غير ملحوظ فعلياً.

تأخذ حالة القيمة الاجتماعية، في الآراء حيزاً واسعاً حيث قد يكون للأصل قيم مغايرة لأصحاب المصلحة المختلفين. لذلك من الضروري أن (1) ألا يقيد تعريف القيمة الاجتماعية المقيّم للنظر في عنصر معين واحد فقط (2) يستطيع المقيم أن يحدد المجموعة أو المجموعات من أي وجهة نظر تم اعتبارها.

نعتقد أن التعريف التالي لمفهوم القيمة الاجتماعية يبلور كل عنصر من العناصر الموضحة أعلاه:



في شكل استخدامات دون المستوى الأمثل (من منظور تجاري) للأصول المستخدمة.

اعتمدنا مصطلح "الاستثمار الاجتماعي" لتلخيص هذه المنافع لغرض ورقة الرأي.

فيما يتعلق بالمنافع الاجتماعية الأشمل نطاقاً التي تتدفق إلى غير مستخدمي الأصول، يمكن أن تشمل هذه المكونات الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل زيادة النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تحسين النتائج الاجتماعية والبيئية.

هناك أسس محددة جيداً للقيمة وأساليب التقييم لقياس المنافع النقدية لمالك (مالكي) الأصول. ومع ذلك، فإن قياس المنافع الاجتماعية يمكن أن يمثل تحدياً.

فيما يتعلق بالمنافع التي تتدفق على مستخدمي الأصول، قد تشمل الأمثلة ما يلي:

- التدفقات النقدية المستقبلية، في شكل دعم أو تخفيض أو رسوم الحصول على الأصول المستخدمة من قبل مالك الأصل.
- القيمة المفقودة من قبل مالك الأصل،

المجتمع على استخدام هذه البنية التحتية الجديدة للنقل بالسكك الحديدية بدلاً من السفر بمركبة خاصة، قررت الحكومة، بصفقتها مالك الأصول، أنه ستسترد الأسعار على أساس مدعوم.



من خلال تنازل الحكومة عن جزء كبير من المنفعة النقدية المحتملة، يتلقى مستخدمو الأصول منفعة اجتماعية في شكل رسوم قطار مخفضة. علاوة على ذلك، من المرجح أيضاً أن تكون المنافع الاجتماعية لغير مستخدمي الأصول كبيرة، في شكل زيادة النشاط الاقتصادي في البلدة وتقليل تلوث الهواء.

في هذه الحالة، من المرجح أن تكون المنفعة النقدية للحكومة مثل مالك الأصول الثانوية، ومن المرجح أن تكون المنافع الاجتماعية لمستخدمي الأصول و غير مستخدمي الأصول هي الهدف الأساسي.

مثال 2: التطوير السكني

يسعى الكيان الهادف للربح إلى التخطيط

في حالة الكيانات الهادفة للربح (الكيانات التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق عائد تجاري)، فمن المرجح أن تكون المنفعة النقدية هي العنصر المهيمن لمالك الأصل. أيضاً هذا لا يعني أن ذلك يشير بعدم إمكانية وجود المنافع الاجتماعية لمستخدمي الأصول و غير مستخدمي الأصول، ومع ذلك، فمن المحتمل أن تكون هذه أهدافاً ثانوية وليست أساسية.

على أية حال، في حالة الكيانات غير الهادفة للربح (الكيانات التي لا يتمثل هدفها الرئيسي في توليد عائد تجاري ولكن توفير خدمة عامة)، فمن المرجح أن تكون المنافع الاجتماعية لمستخدمي الأصول و غير مستخدمي الأصول هي العناصر المهيمنة. هذا لا يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك منفعة مالية لمالك الأصل، ولكن من المحتمل أن يكون هذا هدفاً ثانوياً وليس هدفاً أساسياً.

أين يمكن أن نرى هذه العناصر المختلفة للقيمة الاجتماعية تؤدي دوراً في المجتمع؟

تساعد الأمثلة التالية في توضيح مفهوم القيمة الاجتماعية:

مثال 1: خط السكة الحديد

كيان قطاع عام غير هادف للربح يبني خط سكة حديد جديد يربط بلدة نائية بمدينة رئيسية. لتشجيع

ووسائل الراحة، وقد تكون مهمة أيضاً، ولكن من المحتمل أن تكون ثانوية بالنسبة للمنافع النقدية لمالك الأصل.

مثال 3: المقابر

استحوذت مؤسسة حكومية غير هادفة للربح من القطاع العام على قطعة كبيرة من الأراضي الزراعية الريفية بغرض بناء مقابر جديدة. يعكس السعر المدفوع للحصول على الأراضي الزراعية الريفية معدل السوق في هذا الوقت.

بناءً عليه عدل الاستخدام العام للأرض لاحقاً كاستخدام مسموح به محدد كمقبرة. في أحد تفسيرات مبادئ الاستخدام الأعلى والأفضل، يكون لهذا أثر الانخفاض في قيمة الأرض (من منظور تجاري)، لأن تلك الاستخدامات البديلة لم يعد مسموحاً بها.

ستسعى المقابر فقط إلى استرداد التكاليف المرتبطة بتشغيلها ولن تحقق عائداً على الاستحواذ الأولي للأرض؛ على هذا النحو، فإن صافي التدفق النقدي إلى الحكومة باعتبارها مالك الأصل هو لا شيء. من خلال تخلي الحكومة عن المنفعة النقدية الكاملة المرتبطة بالأصل، يتلقى مستخدمو الأصول منفعة في شكل رسوم دفن مخفضة. علاوة على ذلك، فإن المنافع الاجتماعية لمجتمع، في وجود مكان يحث على الاحترام للمتوفى، هي أيضاً مهمة.

للحصول على تصريح للتطوير السكني متعدد الاستخدامات. يضاعف المطور عائده من خلال زيادة مساحة البناء إلى الحد الأقصى. ومع ذلك، فقد قرر المطور أن فرصه في الحصول على موافقة التخطيط ستتحسن من خلال إدراج تحسينات اجتماعية إضافية (مثل عنصر الإسكان الاجتماعي منخفض التكلفة والمساحات العامة الخضراء).

من خلال التخلي عن بعض المنافع النقدية المحتملة التي قد يحصل عليها من التطوير، يحول المطور هذه المنفعة بفعالية إلى مستخدمي الأصول، الذين سيستفيدون من حيث الرفاهية من الإسكان الاجتماعي منخفض التكلفة والمساحات العامة الخضراء.



في هذه الحالة، من المرجح أن تكون المنفعة المالية لمالك الأصل هي العنصر المهيمن. من المرجح أن تكون المنفعة الاجتماعية لمستخدمي الأصول ثانوية بالرغم من أهميتها. المنافع الاجتماعية لغير مستخدمي الأصول، في شكل زيادة النشاط الاقتصادي

إن حقيقة أن الكيان غير الهادف للربح مستعد لإنفاق الأموال العامة على الاستثمار الاجتماعي يتوافق تمامًا مع الرأي بهدف توفير المنفعة الاجتماعية للمجتمع بدلاً من التركيز على المنفعة النقدية لمالك الأصول. ومع ذلك، قد لا تدرك الأساليب والمبادئ التقليدية لقياس قيمة هذه المنافع بكفاية، ونتيجة لذلك، يمكن أن تنشأ التوترات بشأن الطريقة المناسبة لقياس القيمة، لا سيما من وجهة نظر إعداد التقارير المالية.

علاوة على ذلك، فإن تحديد وقياس الآثار المالية وغير المالية الأشمل للأصول التي تتدفق إلى غير مستخدمي الأصول، بما في ذلك رفاهية الأفراد والمجتمعات ورأس المال الاجتماعي والبيئة، أمر مهم عند النظر في دراسة الجدوى والفعالية من توزيع الأموال العامة.

في هذه الحالة، تعتبر المنفعة النقدية (لا شيء) للحكومة بصفتها مالك الأصول بوضوح ثانوية، ومن المرجح أن تمثل المنافع الاجتماعية لمستخدمي الأصول وغير مستخدمي الأصول الهدف الأساسي.



تهيئة المشهد لسبب وجود الأصول الاجتماعية

كما يتضح مما سبق، يمكن أن يكون لقرار الاحتفاظ بأصل بهدف أساسي هو توفير منفعة نقدية لمالك الأصل أو توفير منافع اجتماعية لمستخدمي الأصول وغير مستخدمي الأصول، تأثير جوهري على الأهمية النسبية لعناصر

يحتوي مفهوم القيمة الاجتماعية الموضح أعلاه افتراضات ضمنية يجب اختبارها أثناء عملية التقييم. على سبيل المثال، يفترض أن قرار استخدام الأصل لنشاط معين كان بسبب القيمة، بما في ذلك القيمة الاجتماعية (للمجتمع الأشمل)، أكبر من أو تساوي أعلى قيمة تجارية وأفضل استخدام لها (للمالكين). ومع ذلك، فإنها تمثل تحققاً متبادلاً مفيداً عند اختبار القيمة، لا سيما أنه يمكن تطبيق طرق التقييم الحالية لتحديد المنفعة النقدية لمالك الأصل وتقريباً للمنفعة الاجتماعية لمستخدمي الأصول.

على سبيل المثال المستشفيات العامة في المنطقة التي قد تتنافس الآن على العاملين.

في هذا المثال، يتمثل الهدف الأساسي للمستشفى الخاص في تحقيق عائد على رأس المال المستثمر، في حين أن تأثيره الاجتماعي يلعب دوراً في كيفية تشغيله. على الرغم من أن كلاً من المستشفيات العامة والخاصة تقدم خدمات مماثلة، فإن المستشفى العام الذي يدار على أساس غير هادف للربح سيكون له تركيز أقل على توليد عائد على رأس المال المستثمر (أو المنفعة النقدية). على هذا النحو، يمكن وصف المستشفى العام على أنه أصل اجتماعي، في حين لن يتم وصف المستشفى الخاص الذي يعمل على أساس الربح بذلك.

تشمل الكيانات التي تنشئ الأصول الاجتماعية أو تحتفظ بها أو تديرها أساسياً الحكومات والمنظمات الخيرية وغير الهادفة للربح والمنظمات غير الهادفة وغير الحكومية. توجد الأصول الاجتماعية لعدة أسباب، ولكنها تتضمن على الأقل بعضاً، إن لم يكن الكثير، من الخصائص التالية:

- الحصول عليها عامة وبنائها وحيازتها وإدارتها من قبل كيانات غير هادفة للربح تعمل بصفقتها أمناء للمصلحة العامة.
- غالباً ما تكون بطبيعتها خدمات أساسية أو أصولاً ترفيهية أو احتكارية، ولكنها قد تخدم مصلحة عامة أكبر من وجهة النظر البيئية والاجتماعية أيضاً.

القيمة الاجتماعية. عندما يُحتفظ بأصل بهدف أساسي هو توفير منافع اجتماعية لمستخدمي الأصول وغير مستخدمي الأصول، يمكن وصف الأصل بأنه أصل اجتماعي.

"الأصول الاجتماعية" هي أصول أو مشاريع موجودة أساساً للمنفعة الاجتماعية التي تقدمها. نادراً ما تعود قيمة هذه الأصول لمقدمي رأس المال فقط.

جميع الأصول والمشروعات والمنظمات لها تأثير اجتماعي إلى حد ما. قد يتراوح التأثير من سلبي إلى حد كبير إلى إيجابي للغاية، وسيعتمد الكم غالباً على صاحب المصلحة الذي ينظر فيه.

على سبيل المثال، بالإضافة إلى الفوائد الصحية الأشمل التي تُقدم للمجتمع، فإن تطوير مستشفى خاص وكبير سيكون له تأثير اجتماعي إيجابي خارجي على الأصل في خلق فرص عمل كبيرة. يمكن أن يكون لذلك المزيد من الآثار المفيدة على الأطراف بخلاف أولئك الذين يعملون في المستشفى. على سبيل المثال، قد تستفيد الحكومة من زيادة ضرائب الدخل. قد تستفيد المستشفيات العامة في المنطقة قوائم انتظار أقصر ناشئة عن سعة أقل للمرضى أيضاً. ومع ذلك، قد يتأثر آخرون سلبياً في نفس المجتمع.

في كثير من الحالات، هناك منافع أشمل بكثير للمجتمع والتي تتجاوز الأصول نفسها، مما ينشأ نظاماً بيئياً يتم فيه إنشاء المزيد من الصناعة، أو تحقيق المنافع الاجتماعية. عادة ما تكون رسوم الحيازة مجانية أو مخفضة بطريقة ما. نتيجة لرسوم الحيازة المنخفضة هذه، غالباً ما يكون لديهم ربح ضعيف بالنسبة للأصول التي يستخدمونها من منظور اقتصادي وتجاري.

- غالباً ما تحتوي هذه الأصول على رسومات تخطيطية أو تعهدات أو لوائح نظامية مرفقة بها أو ما شابه ذلك والتي تضمن استخدامها بالطريقة التي صُممت من أجلها.
- غالباً ما يتم الحصول عليها أو بناؤها باستخدام رأس المال المتولد من متحصلات الضرائب العامة، أو تبرعات خيرية، أو خاصة، أو عامة.
- في بعض الحالات، قد يتم الاستحواذ عليها أو بناؤها لتسهيل استخدام مرتقب حيث لا يستطيع القطاع الخاص صوغ استثمار مبني على أساس المخاطر.

الأصول الاجتماعية كثيرة وتختلف حسب الولاية القضائية، ولكنها قد تشمل ما يلي:

| الثقافية ورياضية وترفيهية | اجتماعي | الحوكمة والسلامة والأمن | النقل والمرافق |
|---------------------------|----------------------------|-------------------------|---------------------------|
| الملاعب / المسارح | المدارس | مبنى مجلس النواب | الطرق |
| المتاحف | الجامعات | المحاكم القضائية | السكك الحديدية |
| مراكز الفنون | المستشفيات | السجون | الموانئ |
| متنزهات وحدائق بالمدينة | المقابر | خدمات الطوارئ | كهرباء |
| مناطق برية | الرعاية والإسكان الاجتماعي | القوات المسلحة | غاز |
| النصب التذكارية | الصرف الصحي | مراكز التحكيم | المياه / مياه الصرف الصحي |
| ساحات رياضية | المكتبات | الاتصالات | المطارات |
| حدائق التزلج | مراكز الشباب | مراكز الوساطة | مرافق الإطلاق |
| | العيادات الصحية | | إدارة المخلفات |

- غالباً ما يصعب قياس المنافع المجتمعية الأشمل المرتبطة بالأصول.
- في بعض الحالات، قد يكون المالك الحالي هو المشتري الوحيد.
- عند تحقق المبيعات، قد لا تمثل عملية البيع على أسس تجارية.
- غالباً ما تولد الأصول تدفقات نقدية صفرية أو منخفضة القيمة.

يتطلب ذلك من المقيّم التفكير بعمق في مفهوم القيمة الاجتماعية، والأهم من ذلك ما هي قيمة هذه الأصول والمنافع لكل من المالكين ومجموعات أصحاب المصلحة الأشمل (أي العامة).

- بالطبع، قد لا تفي العديد من الأصول المذكورة أعلاه بتعريف الأصول الاجتماعية، إذا تم الاحتفاظ بها لغرض أساسي هو تحقيق عائد تجاري لمالك الأصل. من السمات المهمة للأصول الاجتماعية أن القيمة الناتجة عن الأصل لا تعود إلى المالكين فقط، بل لمجموعة أكبر من أصحاب المصلحة. وبالتالي، فإن نماذج التقييم التقليدية التي تقيم القيمة المتراكمة لمقدمي رأس المال من المرجح أن تقلل من القيمة الأشمل للأصل الاجتماعي. في المقابل، تسعى تقديرات القيمة الاجتماعية الخارجية للأصل إلى جني المنافع التي تعود على غير المالكين.

ما الذي يجعل تحديد القيمة الاجتماعية صعباً؟

في هذا الإعداد، يمكن أن تكون القيمة الاجتماعية مريكة للمقيمين لأن النظريات التقليدية للقيمة تُحدد للأسباب التالية:

- الأصول الاجتماعية أو الأصول التجارية ذات السمات الاجتماعية غالباً ما تكون فريدة ونادراً ما يتم تداولها في السوق المفتوحة، إن وجدت.
- المعاملات التي تحدث قد تسعر فقط بالقيمة لمالك معين، وليس منافع المجتمع الأشمل.



الموصوفة أعلاه والتي تقدرها في نطاق ولايتك القضائية، وما هي طرق التقييم أو التطبيقات التي تطبقها عند القيام بذلك؟

3. هل تعتقد أن هناك معايير وإرشادات مناسبة في ولايتك القضائية تتعلق بمفهوم القيمة الاجتماعية؟
4. هل توفر معايير التقييم الدولية إطاراً قوياً بدرجة كافية للمقيمين ومستخدمي التقييمات للنظر في مفهوم القيمة الاجتماعية؟
5. هل توافق على تعريف "القيمة الاجتماعية" الوارد أعلاه؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا وما هو البديل أو التعديل الذي تقترحه؟
6. كيف يجب أن يفكر المقيم في الاستخدام الأعلى والأفضل من حيث صلته بالقيمة الاجتماعية؟

الأصول الاجتماعية:

7. هل تعتقد أن تعريف الأصول الاجتماعية مفيد؟ هل توافق على تعريف الأصول الاجتماعية المقترح أعلاه؟ إذا لم يكن كذلك، فما هو البديل أو التعديل الذي تقترحه؟
8. هل تقيّم الأصول الاجتماعية ضمن ولايتك القضائية وإذا كان الأمر كذلك،

قدم لنا تعليقاتك حول مفهوم القيمة الاجتماعية

أخذ الكثير مما ورد أعلاه في الاعتبار المجالات النوعية للقيمة الاجتماعية. من قد يستخدمه، ماذا يعني، لماذا يصعب تحديده، في أي إعدادات يتم استخدامه؟ عندما نبدأ في تفكيك مفهوم القيمة الاجتماعية، ستكون هناك مجالات كمية مختلفة سنسعى لاكتشافها.

ولكن قبل القيام بذلك، يهتم مجلس معايير التقييم الدولية؛ بسماع أفكارك حول مفهوم القيمة الاجتماعية التي ناقشناها في هذه الدراسة. فهي تعتبر الدراسة الأولى من سلسلة دراسات أوراق رأي القيمة الاجتماعية، تهدف الدراسة الثانية، الخاضعة للتعليقات، إلى استكشاف القياس الكمي والقضايا الأخرى المتعلقة بقياس القيمة الاجتماعية.

نرحب بأي تعليقات تتعلق بالأسئلة التالية:

القيمة الاجتماعية:

1. هل توافق على النموذج المكون من ثلاث مكونات للقيمة الاجتماعية الموضح أعلاه؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا وما المكونات التي تقترحها؟
2. ما هي مكونات نموذج القيمة الاجتماعية

أو الأنظمة التنظيمية التي غالباً ما ترتبط
بمبطلات الأصول الاجتماعية بقيمة أو مكملة
لها لتحقيق أعلى وأفضل استخدام لها في
المصلحة العامة؟

13. هل هناك اعتبارات إضافية لأعلى
وأفضل استخدامات مهمة عند النظر في
تقييم الأصول الاجتماعية؟

تستمر لجنة مجلس معايير التقييم الدولية؛
في النظر في الموضوعات الواردة في هذه
المقالة، ونرحب دائماً بالتعليقات خارج قنوات
الاستشارات الرسمية. يمكنك مشاركة أفكارك
مع مجلس الإدارة أو المساهمة في المناقشة من
خلال موقع لجنة مجلس معايير التقييم الدولية
أو صفحة المجموعة لينكدن.

يمكنك التواصل بالكتاب من خلال مجلس معايير
التقييم الدولية؛ على: contact@ivsc.org

لأي غرض وبأي معايير أو إرشادات أو تشريعات؟

9. هل تعتقد أن تقييم الأصول الاجتماعية مهم،
أو سيصبح مهماً أكثر، بالنسبة للحكومات
والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية
كجزء من عمليات الحكم الرشيد حيث يسعى
العامة إلى مزيد من وضع أمناء هذه الأصول
في موضع المحاسبة والمسؤولية؟

10. بالنسبة لأولئك الذين يشاركون بنشاط في
تقييم الأصول الاجتماعية، ما هي المجالات أو
المفاهيم التي ثبت أنها الأكثر صعوبة والتي
يمكن أن تستفيد من تحسين الوضوح أو
التوجيه؟

11. ما هي العناصر، إن وجدت، المحددة في نموذج
القيمة الاجتماعية، التي تعتقد أنها قد توفر
معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية؟

12. هل رسومات التخطيط أو التعهدات